عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

البيئة الآمنة كشرط موضوعي لعودة اللاجئين والنازحين

إعداد: معن طلاع

البيئة الآمنة كشرط موضوعي

لعودة اللاجئين والنازحين

البيئة الآمنة كشرط موضوعي
لعودة اللاجئين والنازحين

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة دراسات تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية في مجالات السياسية والتنمية والإدارة المحلية. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العملية للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل مع الفواعل عبر منصات متخصصة لتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة المشهد.

تعتمد دراسات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المتراكبة، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: كانون الأول / ديسمبر 2020

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

إعداد

معن طلّاع

المحتويات

تمهيد..... 10

أولاً: حركية النظام زاخرة بنماذج طاردة للاستقراروعودة اللاجئين..... 11

ثانياً: شروط أمنية وسياسية وحوكمية لعودة اللاجئين..... 13

ثالثاً: غياب تام للمؤشرات الأولية لبيئة آمنة في عموم سورية..... 17

رابعاً: المقاربة الأنجع للعودة الكريمة: "البيئة الآمنة استحقاق وطني"..... 19

خاتمة..... 23

تمهيد

يُشكل ملف التهجير والنزوح المحلي واللجوء الخارجي عبئاً وتحدياً على البُنية الأمنية في سورية. فمن جهة أولى ما يزال التعثر دون استراتيجية متكاملة سمة سلوك الفاعلين الرئيسيين (المعنيين بدفع العملية السياسية) في تذليل أسباب هذه الهجرة سواء تلك المتعلقة بغياب المناخات الآمنة للوجود أم المرتبطة بانتفاء مساحات التفاعل والتمكين والأمان المحلي. ومن جهة ثانية ما استلزمه هذا الملف من تحديات أمنية مرتبطة بتوفير بيئات خدمية آمنة تستجيب لمتطلبات المهجرين، أو لجهة ثالثة مرتبطة بعدم توحيد الجهود المحلية أو الدولية في إطار العملية السياسية لتبني حزم إجراءات تدفع باتجاه برامج "العودة الكريمة". وفي حين أنه ما تزال أيضاً تغيب تلك الاستراتيجيات عن الفواعل الأمنيين بحكم التحديات والمهددات المتنوعة التي تشهدها تلك المناطق، أو بحكم تدخلهم السلبي وغير الداعم لجهود الإغاثة والتنمية والاستجابة المبكرة والتعافي الأمني.

وإذا ما ربطنا مدى ارتباط الاستقرار الأمني بنجاعة الأدوار التي يلعبها "القطاع الأمني"، الذي تأثر بشكل بنيوي ووظيفي بتعدد أنماط الحكم الأمني في سورية من جهة، وتفاوت الأداء الحوكمي فيها من جهة ثانية، وأثر كل ذلك على عودة اللاجئين والنازحين؛ فإنه تبرز إشكالية هذه الورقة والمتمثلة **بتلمس كافة المعطيات الدالة على البيئة الآمنة** الدافعة باتجاه إبراز التحديات وإنجاز الاستحقاقات الوطنية بالطريقة المانعة لعودة تأجيج الصراع. ومن هذه الإشكالية تتبلور أسئلة عدة تحاول الورقة الإجابة عنها مثل: ما واقع البيئات الأمنية المتشكلة، وما مقاربة النظام وحلفائه لاستحقاق البيئة الآمنة، وصولاً لسؤال متعلق بملامح الرؤية العامة والوطنية لمفهوم البيئة الآمنة ضمن السياق السوري.

يمكن عد هذه الورقة خلاصة مشروع بحثي كامل أطلقه المركز في هذا الخصوص منذ بداية عام 2020، سعى من خلاله إلى تسليط الضوء على هذه الإشكالية من زوايا عدة؛ ترتبط الأولى بمنظور اللاجئين لقضية العودة وارتباطاتها الأمنية، وتتعلق الزاوية الثانية بمفهوم العلاقات المدنية الأمنية باعتباره الناظم القانوني والمؤسساتي والحوكمي للبيئة المستقرة والآمنة، بينما تم التركيز في الزاوية الثالثة على المؤشرات الأمنية التي تؤثر على حياة المواطن بشكل عام، فتم رصد كافة العمليات الأمنية المتعلقة بالاغتيالات والتفجيرات والاعتقالات والخطف في عموم سورية. كما استندت الورقة إلى مجموعتي تركيز تم عقدهما في الداخل السوري، في مناطق استردها النظام بعد عام 2018، وذلك لاختبار مقاربته حول الاستحقاقات الوطنية إضافة لورشة حوارية ومقابلات فردية في تركيا.

أولاً: حركية النظام زاخرة بنماذج طاردة للاستقرار وعودة اللاجئين

ترافق مع عمليات القصف الممنهج من قبل النظام وحلفائه واعتمادهم على مقاربة الحل الصفري ظهور جملة من الإشكاليات الاجتماعية والسياسية والتنموية، كالتهجير والنزوح المحلي والخارجي، وما أنتجه من ضغوط تنموية وأمنية على المناطق المستضيفة، التي تتباين فيها معدلات الاستجابة المحلية، أو فيما يرتبط بقضايا التماسك الاجتماعي وسياسات المصالحات المحلية التي ما تزال غائبة عن المشهد، من كونها فعلاً مجتمعياً يؤسس للسلام، وليس باعتبارها فقط ديناميات يفرضها الانتصار العسكري، أو حتى فيما يتعلق بالآثار المترتبة على تدمير البنى التحتية المادية والاجتماعية وما انعكس جراءه على واقع وعمل البنى المتشكلة. ناهيك عن عدم تبلور آليات حوكمية فعالة ما تزال تعاني من نقص في الشرعية والفعالية وهشاشات في المأسسة والوظيفة. وتعد القضايا الأربع أعلاه ديناميات أساسية وترتيبات رئيسة في بناء بيئة آمنة مشجعة للسلام.

إن النظام ووفقاً لحركيته العامة والتي تجهد في اغتيال فكرة الانتقال السياسي، فإنه لا يجد نفسه معنياً بأي استحقاق سياسي. ولطالما ارتبط طرحه لمفهوم البيئة الآمنة وعودة اللاجئين والنازحين ببوابة المصالحات، التي استخدمها ضمن مصطلحات عدة: (هدنة، اتفاق مصالحة، اتفاقية)، لمحاولة **تطويع المشهد العسكري والسياسي الميداني** وليُعيد تشكيل نفسه. بمعنى آخر فقد كانت هذه المحاولات إجراءات مؤقتة، وهدفها بالنهاية الاستسلام والعودة تحت سلطة النظام أو المغادرة إلى إدلب واختيار التهجير. هيمنت المعادلة الصفرية على حسابات النظام فقد راهن على قدرته مع الحلفاء على استعادة السيطرة وفرض السيادة للدولة، عبر القضاء على الحاضنة الشعبية وسياسة الحصار والتجويع، ثم عرض هدنة استسلامية بموجبها يخرج الأهالي أو يتم تسوية أوضاع بعضهم وتهجير البقية.

لجأ النظام ابتداءً إلى الهدن في مناطق ساخنة لدوافع عسكرية/أمنية، كمحرك ودافع أساس لعدم قدرته على الحسم العسكري في الثلاث سنوات الأولى قبل التدخل الروسي، فلجأ إلى سياسة الاستفراد بكل منطقة على حدة مما يُتيح فرصة للاختراق الأمني. كما لجأ النظام للهدن بدافع سياسي يتمثل بتسويق استراتيجيته للحل، وتأكيد مقولته أنه لا يوجد لديه مشكلة مع المعارضة في الداخل ويتعايش معها بينما يهمش أثر المعارضة الخارجية، لاعتباره الهدن حقيقة كتسوية للحل وليست هدناً مؤقتة بين فرقاء في حالة حرب، ويُصدر هذه الهدن كتسويات، وأنها "مصالحة وطنية" بين الدولة وتلك المناطق مستعيدة بذلك الدور السيادي المفقود منذ اندلاع العنف.

وقد بلغ عدد اتفاقيات المصالحة التي تم التوصل إليها منذ تاريخ تشكيل وزارة الدولة "لشؤون المصالحة الوطنية" في حزيران 2012 ولغاية نيسان 2016 ما عدده 50 اتفاقاً، وذلك بحسب تصريحات وزير المصالحة علي حيدر.[1] وقد لعب النظام السوري دوراً ضعيفاً في عقد أغلب اتفاقيات الهدن، مقابل تصدر الحليف الإيراني والروسي، وأحياناً عقدَ حلفاؤه بمفردهم تلك الاتفاقيات.[2]

أما اتفاقيات الإخلاء التي تم التوصل إليها في سورية، فيمكن تعريفها بأنها: عملية تفاوضية ذات بعد ديمغرافي تجري بين ممثلي النظام والمقاومة المحلية بوساطة أممية، يتمخض عنها استعادة النظام المناطق التي تسيطر عليها فصائل المقاومة، علاوة على تهجير من فيها من مدنيين ومقاتلين.[3]

فيما يتعلق بالمناطق التي يسيطر عليها النظام وحلفاؤه، وعلى الرغم من تزايد مساحة سيطرة النظام منذ مطلع عام 2018، والتي ينبغي نظرياً أن تكون دافعة لبيئة آمنة جاذبة لعودة المهجرين واللاجئين، هناك عدة أسباب تجعل تلك العودة غير فاعلة، نذكر منها:

1. الأنماط الأمنية المؤقتة (الأنماط المفروضة على المناطق المهادنة) ما تزال تدلل على عودة السياسات الأمنية السابقة وهي عوامل مضادة للعودة.
2. ارتباط بعض حالات العودة بتحديات الغربة في أماكن اللجوء أو النزوح التي عانى البعض من ظروف قاسية دفعت بهم للعودة ورغم ذلك لم تُشكل تلك الحالات نمطاً عاماً.
3. العلاقة العضوية بين ملف العودة وسياسات إعادة الإعمار، والتي ستكلف وفقاً للبنك الدولي 180 مليار دولار أميركي. والتي ما تزال مرتبطة باتفاقات سياسية معقّدة بين أطراف النزاع وبين المانحين الخارجيين بهدف تهيئة الظروف الأمنية والاستثمارية اللازمة.[4]

يحضر ملف عودة اللاجئين في الخطاب السياسي الروسي، فقد أطلقت روسيا مبادرتها الخاصة لإعادة اللاجئين في شهر تموز/يوليو 2018، وأعلنت في الشهر ذاته عن إنشاء مركز خاص في سورية لاستقبال وتوزيع وإيواء النازحين واللاجئين السوريين، وقالت إن هذه المراكز يمكن أن تستضيف حوالي 336 ألف لاجئ، وأنها موزّعة على محافظات ريف دمشق وحلب وحمص وحماة ودير الزور والقلمون الشرقي، لكن استمرار النظام السوري في ممارسة الانتهاكات بحق العائدين، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والقتل تحت التعذيب، جعل هذا الخطاب لا يرافقه أي دفع للعملية السياسية،

[1] العملية التفاوضية المحلية في الصراع السوري، مدونة نصح، تاريخ النشر 6-10-2016، الرابط: https://bit.ly/2rpugZK

[2] معن طلاع، دراسة الهدن في سوريا الواقع والآفاق، تاريخ النشر 25-2-2014، الرابط: https://bit.ly/2PumeMz

[3] العملية التفاوضية المحلية في الصراع السوري، مدونة نصح، تاريخ النشر 6-10-2016، الرابط: https://bit.ly/2rpugZK

[4] البنك الدولي، تقرير نيسان/أبريل 2016، إعادة الإعمار في سوريا للسلام، https://bit.ly/3okLvGy

أو أي إجراء لتوفير بيئة آمنة وجاذبة للعودة، مما يدلل على أن التعثر هو السمة الرئيسة في هذا الملف، وهو ما سيجعل عملية الاستقرار عملية معقدة وشديدة الارتباط بظرف سياسي جديد يراعي متطلبات التغيير السياسي. وفي هذا الإطار تشير بعض الدلائل إلى أنه حتى في حال اعتماد المعطيات الروسية، يبقى عدد من عاد إلى سورية من اللاجئين المتواجدين في لبنان والأردن حتى آذار 2019 ضئيلاً، فهو يبلغ حوالي 142 ألف لاجئ، أي حوالي 2.7 بالمئة من عدد اللاجئين المسجلين يوم إعلان المبادرة الروسية لإعادة اللاجئين. وهكذا لم تأت أرقام العائدين من اللاجئين السوريين طوعاً إلى بلادهم على مستوى التوقعات الروسية، لا سيما أن تحريك هذا الملف يعد من أولويات موسكو، كونه يعد قضية مفتاحية في جهودها الرامية إلى إظهار استقرار المناطق الخاضعة لسيطرة الأسد، من خلال العمل على إظهار أن العقبة الوحيدة أمام عودة اللاجئين الكاملة هي مجرد دمار المناطق السكنية. ووفقاً لهذه الرؤية الاستراتيجية الروسية ينبغي أن يمول الاتحاد الأوروبي عملية إعادة الإعمار المساهمة في عودة بقية النازحين واللاجئين السوريين في نهاية المطاف، وإضفاء الشرعية الكاملة للانتصار الروسي في سورية.[5]

ولكن الواقع مختلف جذرياً عن ذلك المنظور الروسي، وقد أخفقت جميع المبادرات السياسية الدولية التي أطلقت حتى تاريخ كتابة هذه الورقة في إرساء أساس متين لعملية تستجيب لشواغل اللاجئين، فيما يتعلق بالحد الأدنى من شروط العودة الطوعية والآمنة والكريمة، على النحو الذي يكفله القانون الدولي. وتجدر الإشارة إلى النقص الشديد في المعلومات الموثوقة والدقيقة المتاحة للاجئين والنازحين داخلياً للسماح لهم باتخاذ قرار مستنير بشأن ما إذا كانوا سيعودون في ظل الظروف الراهنة أم لا. وهناك فجوة مماثلة في المعلومات المتاحة لصانعي السياسات الدولية بشأن دوافع وتجارب الأشخاص الذين عادوا إلى المناطق الخاضعة للأسد، فتلك المحددات على أرض الواقع لا ترتقي إلى الحد الأدنى من الشروط التي من الممكن أن يعول عليها حالياً.

ثانياً: شروط أمنية وسياسية وحوكمية لعودة اللاجئين

بالاتكاء على الاستطلاع الذي أجراه مركز عمران للدراسات الاستراتيجية في حزيران 2020 ضمن مشروعه البحثي "مؤشرات الاستقرار الأمني وعودة اللاجئين"، فقد حاول الاستطلاع التعرف إلى واقع المؤشرات المرتبطة بالمشهد الأمني في سورية ومدى تأثيرها على عودة اللاجئين السوريين من دول الجوار، من خلال العمل بداية على تشخيص المشهد الأمني العام في مختلف المناطق السورية، يليها

[5] "بين المطرقة والسندان: دوافع وتجارب السوريين المجبرين على العودة إلى المناطق الخاضعة السيطرة الأسد"؛ تقرير صادر عن الرابطة السورية لكرامة المواطن، 2019/11/15، الرابط: https://2u.pw/TxZNS

محاولة التعرف إلى طبيعة العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية في هذه المناطق، ومن ثم تحديد أهم المتغيرات التي تحكم قرارات اللاجئين بالعودة إلى سورية. كما تتناول واقع عودة اللاجئين إلى كل من مناطق النظام، ومناطق المعارضة، ومناطق الإدارة الذاتية.[6]

ففيما يتعلق بالمشهد الأمني العام، أكد الاستبيان على أن المشهد الأمني في جميع المناطق السورية ما يزال يعاني من سيولةٍ عاليةٍ وتشظٍ شديدٍ، متأثراً بطبيعة الحال بسيولة كل من المشهدين السياسي والعسكري، ومخَّلِفاً في الوقت ذاته حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وإن بنسب متفاوتة في جميع المناطق. بالإضافة إلى أن سلوك الأجهزة الأمنية التابعة لنظام الأسد لم يتغير عما كان سائداً قبل انطلاق الثورة السورية في عام 2011، بل على العكس ازداد ضراوة تجاه المدنيين، وازدادت حالات الاعتقال والتصفية والتعذيب الممنهج. وأصبح النشاط الأمني في عموم المناطق السورية مرتبطاً بالتكسب من قبل الجهات القائمة عليه، نتيجة شيوع حالة الفلتان الأمني، وغياب المساءلة والقدرة على ضبط سلوكيات الأفراد العاملين في المؤسسات والكيانات والمجموعات المكلفة بالعمل الأمني.

ما تزال الجهات الأمنية المكلفة بضبط الأمن في مناطق المعارضة لا تمتلك الاحترافية في العمل الأمني. إضافة إلى ذلك فإن الاستهداف الممنهج لمناطق المعارضة من جهات عديدة أدى إلى تردي الحالة الأمنية وعدم القدرة على ضبطها بالشكل الأمثل، مع التواتر المتزايد في عدد الانتهاكات الأمنية ضمنها. ويتسم المشهد الأمني في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية شرق سورية بنوع من التمايز بين المدن والبلدات، ففي حين تسود الأجواء الآمنة نسبياً محافظة الحسكة، فإن هذه الأجواء تتبدد في محافظتي الرقة ودير الزور.

وحول العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية، فقد بين الاستطلاع أن العلاقات القائمة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين تشهد تدهوراً ملحوظاً في جميع المناطق على تفاوت ملحوظ بينها، وتتبوأ مناطق سيطرة النظام هذه المناطق من جانب الواقع المتردي لهذه العلاقات، الأمر الذي قد يؤشر إلى اعتبار هذه العلاقات كمعيق لعملية العودة الطوعية للاجئين السوريين من الدول الحاضنة

[6] تم الاعتماد على عينة من اللاجئين السوريين في كل من العراق ولبنان والأردن وتركيا مكونة من (600) مستجوباً، إضافة إلى عقد جلستي تركيز في مناطق سيطرة النظام في كل من محافظتي درعا وريف دمشق لـ20 عائد إلى تلك المناطق. وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي عكست رأي العينة في جميع المؤشرات المرتبطة بالمشهد الأمني داخل سورية، ذات التأثير المباشر وغير المباشر على عودتهم إلى سورية.

للاجئين. كما عززت تجاوزات الأجهزة الأمنية التابعة للنظام من الشعور بالسخط الشعبي تجاهها، وعمقت مشاعر الخوف منها، وزادت الصورة الذهنية السلبية لدى المواطنين اتجاهها، مما صعّب من إمكانية التصالح مع هذه الأجهزة أو استعادة الثقة المفقودة فيها من جانب المواطنين، أو الاطمئنان للتعامل معها.

ويوضح الاستطلاع أن الأجهزة الأمنية التابعة للنظام لم تعد قادرة على ضبط سلوك المليشيات والفصائل العسكرية تجاه المدنيين بعدما تعاظم نفوذها وقوتها العسكرية، وعدم رغبة هذه الأجهزة في الدخول بصراع معها، مما زاد من السخط الشعبي تجاه هذه الأجهزة. كما لحظ الاستطلاع أنه بعد عام 2011، زاد اعتماد الأجهزة الأمنية للنظام على شبكات التجسس الداخلي والخارجي، عبر زرع المخبرين في جميع مناطقها وفي مختلف طبقات المجتمع، وفي الدول المستضيفة للاجئين السوريين، مع إيلاء تركيز أكبر على مراقبة العائدين إلى المناطق التي استعاد النظام السيطرة عليها، وتحريك دعاوى قضائية أو حق شخصي على بعض العائدين أو المصالحين.

أما بالنسبة لمناطق المعارضة، فما تزال الأجهزة الأمنية تواجه تحديات في كيفية تقليص نفوذ الفصائل والحد من تجاوزاتها تجاه المدنيين، مع وجود تعنت لدى بعض الفصائل للاستجابة لقرارات هذه الأجهزة. واستنتج الاستطلاع أن عموم المناطق تشهد وجود مستوى ثقة متدنٍ لدى المواطنين تجاه قيام الأجهزة الأمنية بمعالجة شكاواهم، ووجود تحيز لديها في عمليات الاعتقال والاستجابة لهذه الشكاوى.

وبالنسبة للمتغيرات التي تحكم قرارات عودة اللاجئين، فقد بين الاستطلاع أن الاعتقال التعسفي من قبل الأجهزة الأمنية للنظام والمليشيات والفصائل العسكرية المنتشرة على طول الخارطة السورية هو من بين أهم هذه المهددات، إلى جانب الاحتجاز داخل الفروع الأمنية في مناطق النظام والمناطق الخارجة عن سيطرته، تليها عمليات السرقة والخطف والابتزاز لتحقيق المكاسب المادية والشخصية وطلب الفدية، وتسلط المليشيات المحلية والأجنبية، والاغتيالات والتفجيرات. ويُشير الاستطلاع النظر إلى أن أكثر الفئات استهدافاً للاعتقال حال عودتهم إلى مناطق النظام هم الناشطون السياسيون والمنتسبون للجيش الحر والفصائل العسكرية المعارضة، وكذلك المنشقون عن الجيش والمطلوبون للخدمة العسكرية. تليهم فئات الموظفين المنشقين عن مؤسسات النظام، والعائلات من المناطق المعارضة للنظام وأصحاب رؤوس الأموال على التوالي.

يؤكد الاستطلاع على أن توفر سبل المعيشة هي أحد العوامل الهامة في قرار عودة اللاجئ، في ظل الواقع الاقتصادي المتردي في عموم المناطق السورية ومدى قدرة العائدين على الصمود في ظل هذا الواقع. كذلك يلعب توفر الخدمات العامة، وضمان حقوق الملكية العقارية، ومدى تفشي الفساد الأخلاقي والاجتماعي دوراً هاماً في تفكير اللاجئ عند اتخاذ قراره بالعودة. ووفقاً لنتائج الاستطلاع فإن هذا القرار مرتبط بعدة شروط منها أن يتم تحت إشراف الأمم المتحدة، وهو متعلق بمدى توفر شروط وظروف العودة الكريمة والطوعية، ولهذا أهمية كبيرة لدى اللاجئين السوريين.

وفيما يتعلق بواقع عودة اللاجئين إلى مناطق السيطرة في سورية، فقد بيّن الاستطلاع أن العودة إلى مناطق النظام خيار مستبعد من قبل نسبة كبيرة من اللاجئين في مختلف الدول، لعدم وجود أي ضمانات دولية موثوقة من جهات محايدة تكفل أمن اللاجئين العائدين لهذه المناطق. أضف إلى ذلك عدم رغبة النظام بعودة اللاجئين إلى الوطن، والانتقائية التي يريد فرضها على قوائم العائدين عبر العديد من الإجراءات، بدءاً بتعريف اللاجئ، وبما يخدم الهندسة الديمغرافية التي يسعى إلى تطبيقها في مناطق سيطرته. إلى جانب أن الأجهزة الأمنية التابعة للنظام غير قابلة للإصلاح أو إعادة الهيكلة لارتباطها العضوي بنظام الأسد، وعدم قبول هذه الأجهزة لأي مبادرات تهدف إلى إصلاحها أو إعادة هيكلتها.

وبالسياق ذاته ما تزال المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة هشة ومخترقة أمنياً، الأمر الذي يوثر على مدى قدرة المواطنين على ضمان استقرارهم الاجتماعي داخلها. وهو ما يشكل هاجساً يؤرق المدنيين المقيمين والنازحين وحتى اللاجئين المقيمين في تركيا. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تدني مستوى الاحترافية لدى الأجهزة الأمنية وضعف التجهيزات المادية واللوجستية لها، وغياب الاستراتيجيات الشاملة في عملها، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على تدهور الوضع الأمني في هذه المناطق، وكون بعض هذه المناطق أيضاً مرشح لتدهور أكبر في الوضع الأمني العام، وذلك نتيجة العمليات العسكرية المستمرة من قبل النظام وحلفائه، وما تسببت به من تهجير عشرات الآلاف من السكان.

كما يؤكد الاستطلاع على أن مناطق الإدارة الذاتية ما تزال بعيدة عن حالة الاستقرار الأمني الكامل، لعوامل ترتبط ببيروقراطية الأجهزة الأمنية، وممارساتها التمييزية بين السكان كقمع الاحتجاجات والاعتقالات، وبالتالي تفاوت مستوى توفر الأمن بين عموم هذه المناطق. أضف إلى ذلك، وجود

خلايا نائمة لتنظم "داعش" والتي تلعب دوراً بارزاً في عدم استقرار هذه المناطق أمنياً. إلى جانب حالة عدم الثقة التي تصبغ العلاقات ما بين المواطنين والأجهزة الأمنية في هذه المناطق، وكثرة

الانتهاكات ضد المدنيين، والتي أثرت بشكل كبير على مستوى الرضا الشعبي عن الوضع الأمني، وبالتالي افتقاد هذه المناطق للمقومات المحفزة لعودة اللاجئين إليها.

ثالثاً: غياب تام للمؤشرات الأولية لبيئة آمنة في عموم سورية

في ظل المعادلة المعقدة التي تحكم الملف السوري في الوقت الحاضر، تبرز أسئلة الاستقرار الأمني في سورية كأحد المرتكزات الهامة والممَّكِنة لكل من التعافي المبكر والعودة الآمنة للاجئين والنازحين. وعليه يتكئ هذا القسم على الأرقام التقديرية الدالة على الاستقرار الأمني (والتي يفرد لها المشروع البحثي ورقة إحصائية كاملة) عبر تسليطه الضوء على أربعة مؤشرات بالغة الأهمية على مستوى الأمن الفردي والمجتمعي، باعتبار الفرد والمجتمع دعامة أي سياسة ترتجي النهوض والتعافي. والمؤشرات الأمنية الأربعة المدروسة في هذا التقرير هي: الاغتيالات والتفجيرات والاعتقالات والاختطاف، عبر اختيار نماذج نوعية لها صفات خاصة (كدرعا ودوما باعتبارهما مناطق استعاد النظام السيطرة عليها، وفيها حالة مصالحة)، وبالتالي تُمثل نموذجاً نوعياً لقياس مؤشرات الاستقرار فيها.

<u>بتتبع مؤشري الاغتيال والتفجيرات</u> في محافظات (الحسكة، دير الزور، درعا) خلال الفترة الممتدة من حزيران 2019 حتى حزيران 2020 فقد تم حصر 380 عملية، مقسمة ما بين 308 عملية تفجير و72 عملية اغتيال. وتعددت الأدوات المستخدمة في تنفيذ هذه العمليات، ما بين إطلاق النار في 213 عملية، والعبوة الناسفة في 94 عملية، والآلية المفخخة في 39 عملية، واللغم في 25 عملية، والقنبلة اليدوية في 9 عمليات، إضافة إلى أنواع أخرى من الأدوات. وبلغ العدد الإجمالي للضحايا 1008، موزعاً ما بين 490 عسكرياً و518 مدنياً. كما كشفت نماذج مختارة كـ (درعا – دير الزور – الحسكة) فشلاً واضح المعالم للنظام من جهة، وللإدارة الذاتية من جهة أقل.

وبالسياق ذاته يبين كل من مؤشري الاغتيال والتفجيرات في مناطق سيطرة المعارضة السورية في الشمال السوري خلال الفترة ذاتها أن العدد الإجمالي لها قد وصل إلى 266 محاولة، مُخلفة 1209 ضحية (890 مدنياً مقابل 319 عسكرياً)، إلى جانب تنفيذ 93 محاولة عن طريق العبوات الناسفة، بينما تم استخدام المفخخة في 69 محاولة. ويشير تحليل البيانات الخاص بمنطقتي "درع الفرات" وعفرين، إلى نشاط غرفة عمليات "غضب الزيتون"[7] التي تصدرت قائمة متبني تنفيذ عمليات

[7] غرفة عمليات غضب الزيتون تشكلت في 2018 في شمال سورية بهدف محاربة الوجود التركي في شمال سورية. http://www.xzeytune.com/

الاغتيال في هاتين المنطقتين. إلى جانب ذلك، فقد سُجلت نسبة مرتفعة من محاولات الاعتقال والاختطاف في هذه المناطق.

تظهر أرقام التفجيرات والاغتيالات في مناطق سيطرة النظام أنها أرقام عالية، ومرد ذلك الفوضى الأمنية التي تعيشها هذه المحافظات، جراء تعدد الفواعل وتوزعها ما بين محلي وأجنبي وميليشياوي، وتضارب الأجندة الخاصة بها وتباينها، الأمر الذي انعكس سلباً على مؤشر العودة الآمنة. كما تؤشر الاحصائيات المتعلقة بمناطق المعارضة إلى إخفاق الجهات الأمنية في تحصين بيئاتها المحلية من عمليات الاختراق، وعدم نجاحها في التعامل مع طرق ووسائل الاستهداف المتجددة التي تلجأ لها الجهات المنفذة للاغتيالات. وفي ظل هذه الهشاشة الأمنية التي تشهدها هذه المناطق، واستمرار عمليات غرفة غضب الزيتون، فإن الحديث عن العودة الآمنة للاجئين إلى هذه المناطق أيضاً هو مثار شك لمن ينوي العودة إليها.

وبتتبع مؤشري الاعتقالات والاختطاف في مدن جاسم (محافظة درعا)، ودوما (محافظة ريف دمشق)، والبوكمال (محافظة دير الزور)، والرقة (محافظة الرقة) خلال النصف الأول من 2020. تُبين الإحصاءات حصول 73 عملية في هذه المدن وفق الآتي: جاسم: 15، دوما: 20، البوكمال: 20، الرقة: 18. إلى جانب 23 عملية نفذتها فواعل أجنبية استهدفت 182 شخصاً، و19 عملية نفذتها فواعل محلية راح ضحيتها 117 شخصاً. فيما بقيت 31 عملية مجهولة المصدر. كما بلغ عدد ضحايا العمليات 388 ضحية (188مدنياً، و109 من المصالحات، و56 عسكرياً، و12 من قوات الحماية الشعبية، و20 من الدفاع المحلي، و2 من الإدارة الذاتية، وعنصرٌ واحدٌ من مرتبات فرع الأمن العسكري) وتبين النتائج أعلاه وجود نسبة مرتفعة من التدهور في مؤشر الاستقرار الأمني، لا سيما في ظل تعدد الجهات المنفذة، والتي تنوعت ما بين جهات رسمية ودولية وميليشيات محلية، ناهيك عن العمليات التي بقيت مجهولة المصدر، الأمر الذي يؤكد عدم استقرار مؤشر العودة في ظل تدهور عوامل الحماية، وتعدد المرجعيات، وعدم كفاءة الفواعل الأمنية.

تشير هذه الإحصائيات إلى أن هناك منسوباً عالياً من معدلات الاعتقالات والاختطاف في مدينتي دوما ودرعا، تلك المدن التي استرد النظام سيطرته عليها وفرض نمطه الأمني، وهو ما يوضح غاياته السياسية وراء تلك العمليات، وغاياته المتعلقة بترميم الهوة في الموارد البشرية في بناه الأمنية

والعسكرية، خاصة إذا أدركنا أن ضحايا هذه العمليات من عناصر المصالحات، دون أن نتجاهل الأدوار التي تلعبه مافيات النفع والكسب غير المشروع، وإذا تضافرت تلك المعطيات مع تعدد

الجهات الوصائية في تلك المناطق ندرك صعوبات التعافي الأمني، وبالتالي صعوبة اتخاذ أي قرار مرتبط بالعودة الكريمة.

وبالسياق المتعلق بمؤشري الاعتقال والاختطاف ذاته، فقد تم تسجيل 169 محاولة في كل من مدينتي عفرين وجرابلس، موزعة ما بين 37 محاولة في جرابلس، و132محاولة في مدينة عفرين، مخلفة 355 ضحية. وقد تبنت غرفة عمليات غضب الزيتون تنفيذ 17 عملية من مجموع هذه العمليات. ويؤشر التباين في الأرقام المسجلة والذي يميل بشكل كبير إلى مدينة عفرين، إلى إخفاق الفواعل الأمنية في التصدي لمنفذي هذه العمليات، وضعف الإجراءات المتعلقة بالحوكمة الأمنية، مما يعزز بالتالي من تفاقم الاضطربات والمخاوف الأمنية، في ظل تعدد المرجعيات الأمنية، وتعدد موجبات الاعتقال.

إذاً، لا يمكن اعتبار البيئة التي يسيطر عليها النظام أو الإدارة الذاتية أو المعارضة في المناطق المدروسة -على تفاوتها- هي بيئات آمنة. وهناك فشل في تقديم نموذج ضبط أمني، ومرد ذلك أسباب مختلفة في كل منطقة مرتبطة بعدم كفاءة البنى الأمنية القائمة، وتعدد الجهات الوصائية، وتضارب أجندتها الأمنية بحكم اختلاف الدوافع. وتدلل البيانات أعلاه على اتساع الخرق الأمني، مقابل تراجع قدرة القوى المسيطرة على ضبط الاستقرار وتضييق حجم هذا الخرق. بالمقابل، تشير طبيعة تلك العمليات والأدوات المستخدمة في تنفيذها إلى أن أغلبها لم تكن عشوائية أو اعتباطية بقدر ما تبدو عمليات مدروسة ومخططة مسبقاً.

رابعاً: المقاربة الأنجع للعودة الكريمة: "البيئة الآمنة استحقاق وطني"

في ظل الأرقام أعلاه وانتفاء إرداة النظام وحلفائه في خلق بيئات آمنة دافعة لعودة طوعية وكريمة، وفي ظل غياب الاتفاق السياسي وتدهور مؤشرات الاستقرار الأمني لا سيما المتعلقة بالعلاقات المدنية الأمنية، فإن التمسك بخيار البيئة الآمنة واعتباره الشرط اللازم لعودة حرة وكريمة وآمنة هو الخيار الاستراتيجي لكافة القوى الوطنية الدافعة باتجاه توفير سبل الاستقرار والتغيير الديمقراطي، وفي هذا الصدد ينبغي أن يتم بلورة رؤية وطنية لهذه البيئة واعتبارها استحقاقاً سياسياً وطنياً لكل السوريين وليس تحدياً حكومياً كما يسوقه النظام وحلفاؤه، وفي محاولة أولية لبلورة الملامح العامة لهذه الرؤية نبين أدناه:

على الرغم من عدم وجود تعريف ناظم للبيئة الآمنة، فإنه يمكن الاستناد إلى المدلولات اللغوية لهذا المفهوم للتعرف إلى كافة العناصر المطلوب توافرها لتكون البيئة خالية من مصادر الخطر

والمهددات الأمنية بكافة مستوياتها. أما **المحايدة** فتشير إلى التزام السلطات القائمة عليها (السياسية والتنفيذية والتشريعية) بالتعامل مع قاطنيها (مواطنون ومقيمون) وفقاً لأحكام القانون ومبادئ العدالة، وعلى قدم المساواة بين كافة الفرقاء دون تمييز لأي سبب.

وفي وثائق الأمم المتحدة لا يوجد تعريفٌ ناظمٌ للبيئة الآمنة، بل الأكثر بروزاً كان مفهوم المناطق الآمنة، وهو أيضاً مصطلح غير رسمي، لا تعريف له في القانون الدولي، يضم عدداً متنوعاً من المحاولات الهادفة لحماية مناطق معينة، بإعلانها مناطق خارج نطاق الاستهداف العسكري.[8] فمثلاً بعد حرب الخليج عام 1991، قامت القوات الدولية بإنشاء ملاذ آمن لتمكين 400,000 مواطن عراقي كردي من الإقامة في شمال العراق، وإعادتهم من الحدود التركية. وبعد ذلك، تولّتْ الأمم المتحدة ووكالاتها مسؤولية مساعدتهم. وفي حرب البوسنة والهرسك عام 1993، أقام مجلس الأمن الدولي ستّ مناطق آمنة، لحماية المدنيين في ستّ بلدات بوسنيّة، من هجمات القوات الصربية التي تحاصرها.[9] بشكلٍ عام، أنقذت المناطق الآمنة حياة مدنيين كثيرين. لكنّ إقامتها، ومنع النشاط العسكري داخلها وحمايتها من الهجمات الخارجية أمرٌ في غاية الصعوبة، وفي غاية الضرورة في الوقت نفسه. فالمناطق الآمنة نادراً ما شكّلتْ ملاذاً آمناً بشكلٍ ثابت ومستمر للمدنيين الهاربين من فظائع الحرب.[10]

وفي الحالة السورية، على الرغم من فشل الدعوات لإقامة المناطق الآمنة في سورية، إلا أن مصطلح البيئة الآمنة والمحايدة ورد في بيان جنيف في 30حزيران 2012، وجاء فيه: "إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية، وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية". كما ورد في هذا البيان: "مجموعة من الخطوات والمبادئ التي لا بد منها كبيئة آمنة للانتقال السياسي"،[11] وقد أعادت التذكير ببيان جنيف جل الوثائق الدولية

[8] ففي اتفاقيات جنيف الأربع عام 1949، وفي البروتوكولات الملحقة بها عام 1977، لم يردْ مصطلح "المناطق الآمنة"، بل وردتْ ثلاثة أنواع من المناطق: مناطق طبية (Hospital Zones)، مناطق محايدة (Neutralized Zones)، ومناطق منزوعة السلاح (Demilitarized Zones). وحسب العُرف الدولي، تتطلّب إقامة المنطقة الآمنة، أولاً: الاتفاق بين الأطراف المتنازعة على إقامتها، وثانياً: إزالة الصفة العسكرية عن المنطقة، وإخضاعها للإدارة المدنية، وثالثاً: أنْ لا تحدّد الأطراف المتنازعة ترتيباتٍ للدفاع عنها، لأنّ وجود طرف عسكري جاهز للدفاع عنها، سوف يُعرّضها للدخول في الحرب مرةً أخرى.

[9] لكنّ مجلس الأمن لم يحدّد بدقّة الحدودَ الجغرافية لهذه المناطق الستّ، ولم يتعهّد بالالتزام بحمايتها. وبعد فترة قريبة، بدأ الصربُ باتهام البوسنيين بأنهم يستخدمون هذه المناطق الآمنة للتحضير لهجماتٍ عسكرية ضدّهم، وبالتالي لم يتمّ تحييد هذه المناطق عن النزاع تماماً، بالإضافة لسببٍ آخر؛ وهو أنّ البوسنيين عارضوا دخول قوات دولية لحمايتهم. وفي تموز/ يوليو عام 1995، تنبّهت الأمم المتحدة إلى خطورة الموضوع، عندما وقفتْ القوات الدولية متفرّجةً على القوات الصربية وهي تحتلّ المناطق الآمنة في صربرينيتشا وزيبا، وترتكب فيها جرائم مروّعة

[10] عبد الكريم بدرخان: عن مفهوم "المنطقة الآمنة"، العربي الجديد، 2014/11/15، الرابط: https://2u.pw/V62q5

[11] انظر البيان على الرابط: https://2u.pw/k5BFN

المتعلقة "بالملف السوري"، مثل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم/262/ لعام 2013، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم/2118/ لعام 2013 وقرار مجلس الأمن الدولي رقم/2254/ المتخذ في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2015.[12] ومن الجدير ذكره أن كل طرف عمد لاستخدام مصطلحات موهمة حرفت معنى البيئة الآمنة كحفض التصعيد وتجميد الصراع والمناطق العازلة والآمنة على تعريفاتها المتعددة حسب الطرف الدولي.

وفي محاولة لتحديد الأطر المنوطة بالبيئة الآمنة، ذكر بيان المجموعة المصغرة حول سورية 14 أيلول/ سبتمبر 2018 من ضمن "المبادئ لأجل حل النزاع السوري" هو تشكيل حكم سوري لا يرعى "الارهابيين" ولا "توفر بيئة آمنة لهم"، بيئة "خالية من أسلحة الدمار الشامل" وتخلق "شروطاً للاجئين من أجل أن يعودوا بأسلوب آمن وطوعي وكريم إلى منازلهم باشتراك الأمم المتحدة".[13] كما أكد بيان مجموعة العمل من أجل سورية المنعقد في فيينا في 25 كانون الثاني 2018 بأن يعمل المبعوث الدولي على "أن تركز جهود الأطراف على مضمون الدستور المعدل، والرسائل العملية للانتخابات التي تشرف عليها الأمم المتحدة وفق بيئة آمنة ومحايدة في سورية"، كما اشترطت الوثيقة التي قدمتها إلى اجتماع المجموعة المصغرة في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2019 تحقيق أربعة بنود في نتائج الانتخابات الرئاسيةالقادمة في 2021 في سورية للقبول بها، واشترطت في البند الأول إرساء تدابير بناء الثقة بهدف تهيئة أجواء البيئة الآمنة والمحايدة قبل وأثناء وبعد العمليات الانتخابية، كما اشترطت الوثيقة في بندها الثاني وجود ضمانات تؤكد مشاركة ووصول النازحين والمهجرين إلى مراكز الاقتراع، فضلاً عن حملات التثقيف والتوعية الانتخابية، كما اشترطت في بندها الثالث ضرورة وجود شروط قانونية وعملية ميسرة لإجراء عمليات الاقتراع التعددي في الترشيح والانتخاب. إذاً عموماً بات مفهوم البيئة "الآمنة والمحايدة" ملازماً لأي حديث ضمن عملية الانتقال السياسي.[14]

وفي تفصيل المدلولات السياسية لهذا المفهوم ضمن السياق السوري بالاستناد إلى القرارات والبيانات الدولية المعنية بالشأن السوري فإنه يمكن ذكر الآتي:

1. **<u>الاستقرار والتعافي الأمني</u>**: وهو منوط بعدة عوامل أولها وقف العمليات العسكرية ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال

[12] للاطلاع على تلك القرارات راجع موقع الأمم المتحدة الإلكتروني: https://www.un.org/ar/pga/75/

[13] النص الحرفي لإعلان مبادئ "المجموعة المصغرة"، 14-9-2018، https://bit.ly/3mPYnEk

[14] موسى موسى: " أُسس الانتقال السياسي: البيئة الآمنة والمحايدة"، موقع السفينة الإلكتروني، 2020/1/9، الرابط: https://alsafina.net/?p=8878

الطبي، والانخفاض الواضح في معدلات التدهور الأمني المرتبط بالأعمال التي تهدد بشكل مباشر لأمن المواطن كالاغتيالات والتفجيرات والاعتقالات والخطف، إضافة إلى كفاءة الأجهزة الأمنية وقدرتها على مواجهة التهديدات، وألا تكون مصدراً للتهديدات وأسباباً لتوليد النزاع، ناهيك عن وضوح الآليات الحوكمية الناظمة للعمل الأمني لا سيما ارتباطها بقيادة سياسية مدنية منتخبة.

2. **المعايير المتعلقة بالملف الإنساني**: كإمكانية "الوصول السريع والمأمون وغير المعرقل" إلى جميع أنحاء سورية ومن خلال أقصر الطرق، وأن تسمح فوراً بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها، بالإضافة إلى الإفراج عن المعتقلين والمحتجزين، لا سيما الأطفال والنساء، والإفصاح عن مصير المختفين قسرياً.
3. **تهيئة ظروف العودة الآمنة والكريمة والطوعية** للاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية، وتأهيل المناطق المتضررة، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام واجبة التطبيق من الاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بمركز اللاجئين، وأخذ مصالح البلدان التي تستضيف اللاجئين بالحسبان، إضافة إلى توفير الظروف السياسية والقانونية والأمنية كافة، والتي تُهيئ للاجئ والنازح السوري العودة إلى منزله آمناً مستأمناً على ماله وجسده وعائلته، وكل ما يخص حياته الشخصية والأسرية والعائلية والاجتماعية والسياسية، دون أن تعترضه الجهات الأمنية أو المجموعات العاملة مع النظام وخضوعه مرة أخرى للإرهاب الفكري والمعنوي والجسدي.
4. **الشروط القانونية والسياسية الوطنية**: البيئة الآمنة هي شرط لاحق للحل السياسي وتكوين "الحكم الانتقالي" والذي يناط به (الحكم) باعتباره السلطة الشرعية جملة من الاستحقاقات القانونية والسياسية كتلك المتعلقة بالعمل الأمني ودسترته وخضوعه للرقابة والتقييم من قبل جهات مدنية منتخبة، إضافة إلى الآليات المتعلقة بالمحاسبة والعدالة والانتقالية وبرامج كشف الحقيقة وآليات الحوكمة الرشيدة التي تتطلبها برامج التعافي المبكر والنهوض الاقتصادي. ناهيك عن إعادة إنتاج حزم قانونية متعلقة بتنظيم الحياة السياسية.

خاتمة

منذ اندلاع الثورة السورية وتحولها إلى صراع متعدد المستويات، يركز المجتمع الدولي في تعاطيه مع الملف السوري، باستثناء صرخات الاستجابة والنداء للملف الإنساني من قبل الأمم المتحدة ومنظماتها، على محورين: تركز الأول حول ضرورات احتواء الأزمة وتداعياتها والحؤول دون زعزعة الاستقرار في المنطقة، وهذا ما عزز منهجية "إدارة الأزمة" والتحكم في موازين الصراع بما تمليه خرائط المصالح الأمنية الإقليمية والدولية ومتطلبات التحكم في موارد الصراع واتجاهاته. أما المحور الثاني فكان على مستوى المنظمات والدوائر السياسية المعنية بالملف الإنساني، وتركز حول السبيل الأفضل لمساعدة السوريين ومعالجة الأزمة الإنسانية نظراً لآثارها وتداعياتها على مستوى الاستقرار الإقليمي، ومن جهة عملياتية لم تلحظ القرارات الدولية المعنية بالشأن السوري السياسية منها والإنسانية أي حديث عن ملف اللجوء والهجرة، باستثناء البند 14 من القرار 2254، الذي أكد على "تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية وتأهيل المناطق المتضررة وفقاً للقانون الدولي"، ويحث القرار بالبند ذاته الدول الأعضاء على تقديم المساعدة في هذا الصدد. كما غاب نقاش هذا الملف خلال كل جولات التفاوض في جنيف أو أستانة، باستثناء جدولة شكلية على أجندة جولة أستانة 10 بتاريخ 30-31 تموز/يوليو 2018، وقد تضمنت بند (بدء محادثات لعودة اللاجئين والنازحين) لكن دون أن يصدر أي نتيجة عن ذلك.[15]

وبالتزامن مع تعزيز مؤشرات التدهور الأمني فإنه ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما يزال هناك أكثر من ستة مليون وسبع مئة ألف لاجئ سوري في العالم (حتى حزيران/يونيو 2019)، وأكثر من ستة مليون ومئتي ألف سوري من النازحين داخلياً (حتى آب/أغسطس 2019)، ويحتاج أكثر من 11 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في سورية، وما يزال الوضع الإنساني في شمال شرق سورية وفق تعبير المفوضية "مزرياً"، ويحتاج الآن ما يقدر بنحو مليون و650 ألف شخص إلى المساعدة الإنسانية، (حتى أيلول/سبتمبر 2019). كما تشير إحصائيات منسقي الاستجابة في الشمال السوري إلى نزوح قرابة المليون سوري من حماه وإدلب وريف حلب جراء المعارك التي شهدتها تلك المحافظات خلال الأشهر الأولى من عام 2020. ومع تعاظم حجم هذا الملف وتداعياته وتبعاته الأمنية والاجتماعية المتوقعة، تتزايد الأسئلة السورية الملحة

[15] البيان الختامي للاجتماع عالي المستوى المنعقد في شوتشي ي 30-31-7-2020 تحت صيغة الأستانة، الخارجية التركية: https://bit.ly/36LZIqi

حول هذا الملف وموضعه وأهميته في الصراع السوري، وارتباطه العضوي بملف البيئة الآمنة بتعريفه الوطني والسياسي، وعليه نوصي ونحفز صناع القرار في الدول التي تستضيف لاجئين سوريين على عدم التساهل في سياسات العودة، إذ تؤكد المعطيات على تدهور مؤشر العودة الآمنة، وأن تضع حزماً من الشروط القانونية والإدارية والسياسية المتعلقة بتوفير بيئة آمنة تصون حقوق الأفراد وتحمي حركة المجتمع. وتؤكد الورقة على ضرورة استمرار الضغط الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان لمتابعة ملف المعتقلين في مناطق النظام، ودفع الهيئات الدولية للضغط على تشميل هذا الأمر كشرط مسبق للعملية السياسية لارتباطه المباشر بمتطلبات الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

www.omrandirasat.org

omrandirasat

أحد برامج المنتدى السوري